الثورات العربية و تداعياتها على العالم الاسلامي

Arabic revolutions and their repercussions on the Islamic world

مهديد سعيد♦
جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر
said.mehdid@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/08 تاريخ القبول: 2022/11/03 تاريخ النشر: 2023/01/01

الملخص:

لقد شهدت بعض دول المنطقة العربية وضعية الانقسام و الصراع السياسي الداخلي و ذلك فضلا عن الدول التي تعرضت للثورات، فإن مشهد الاضطراب موجود في قلب المنطقة العربية. و عليه تعد ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية، و الاقتصادية و الاجتماعية، الى جانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، و من هنا فقد شكلت هذه الثورات العربية الداعية الى التغيير السياسي زعزعة لبنية التسلطية في العالم الاسلامي، مما ساعد على سقوط بعض الانظمة العربية، لذلك كانت لثورات الربيع العربي دور فاعل في التغيير السياسي في المنطقة العربية، ومن ثم ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل عل تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الثورات العربية – العالم الاسلامي- الصراع السياسي- التغيير السياسي

Abstract:

Some countries of the Arab region have witnessed a situation of division and internal political conflict, and that in addition to countries that have been subjected to revolutions, the scene of the turmoil is in the heart of the Arab region. Therefore, the Arab Spring revolutions are the outcome of a group of internal political, economic and social factors, as well as external factors that had a limited role, and from here these Arab revolutions calling for political change have shaken the structure of authoritarianism in the Islamic world, which helped to The fall of some Arab regimes, so the Arab Spring revolutions had an active role in political change in the Arab region, and then these revolutions will produce new international relations with the

♦ المؤلف المرسل

West that are working to change the form of alliances that existed in the region.

Keywords: Arab revolutions - the Islamic world - political conflict - political change

مقدمة:

يعد موضوع الثورات العربية من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة على المستويين الاقليمي و الدولي، لذا فقد طورت مؤسسات الابحاث الدولية و مراكز صنع القرار السياسي و الاستراتيجي الأطر و المفاهيم الجديدة في مجال السياسة الدولية، نظرا للتطورات التي شهدتها المنظمة العربية و التي استدعت التطرق إلى مجموعة من المفاهيم النظرية ذات العلاقة الوثيقة بما هو حاصل في المنطقة العربية من تغييرات و التي اختلف المتابعون و المحللون في وصفها أو إعطائها الوصف السياسي الدقيق تبعا لظروف كل حالة حتى كاد الوصف العام لها بكونها ثورة من حيث تغيير النظم السياسية، مما تطلب الأمر البحث و التدقيق و مناقشة هذه المفاهيم و المقاربات النظرية، و ذلك من خلال المتابعة الدقيقة لحالة الدول العربية التي حدثت فيها الثورات العربية التي توضح لنا بأن الثورات العربية في هذه الدول استهدفت بالدرجة الأساس انهيار نظم سياسية قائمة و إعادة بناء نظم أخرى.

إن القمع السياسي الذي مارسته بعض الانظمة العربية انعكس سلبا على الواقع السياسي، فتضخمت المعارضة و بدأ صوتها يعلو في المحافل السياسية في مقابل تفرد الاحزاب الموالية للنظام بالسلطة و اتخاذ القرار، بل زحفت حد تقاسم الثروات الاقتصادية للبلاد، و هو الامر الذي انكشف في أكثر من مناسبة عن مدى غنى الطبقة الحاكمة من خلال الممتلكات في الدول الاجنبية و كذا الارصدة المالية في البنوك الأوروبية خاصة السويسرية.

كما تعد الاوضاع الاقتصادية غالبا العامل الاساسي لتردي الوضع الثقافي و التعليمي في الوطن العربي، كما لم ينظر بعض المنظرين والمفكرين والمحللين السياسيين للثورات العربية من زاوية أنها في بداية انطلاقاتها بتونس، وكان من الطبيعي أن ينظر إلى تأثير الثورة المصرية جيواستراتيجيا، بسبب وزن مصر الإقليمي .ولكن بوصول الثورات إلى محاور جيوسياسية تشهد تباينات في توجهات الفاعلين مثل :البحرين، أو اليمن وحتى سورية، بدت حركات الاحتجاج كما لو أنها تعكس نسقا من التفاعلات داخل النظام الدولي والإقليمي، نظرا لتقاطع المصالح واختلافها، وانعكاس ذلك على مواقع الفاعلين وأدوارهم في منطقة تعد بؤرة الأزمات عالميا، لأهمية موقعها جيوسياسيا وجيواقتصاديا.

أهمية الدراسة:

إن الدول العربية اغلبها حديثة الاستقلال، ورثت الخراب و الدمار و قلة في المنشآت الاقتصادية التي تدير عجلة التنمية. فعملت هذه الدول قدر المستطاع على تثبيت نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي

يتجاوب و الاحتياجات الاساسية للتنمية، لكن للأسف الشديد فإن الدول حديثة النشأة الخارجة من تبعات استعمار، تعثرت مرارا في رسم خطوط سياسة الدولة فتخبطت بين النظام الاشتراكي و المنحى الزراعي و الصناعات الثقيلة الى النظام الرأسمالي و السوق الحرة، و النظام العالمي الجديد.

إن احداث الربيع العربي هي من اهم الثورات في هذا القرن لدرجة ان بعض المحللين السياسيين لا يستبعدون انتقال هذه الحمى الى غالبية الدول ليست العربية فقط بل و حتى الاجنبية، لهذا السبب لا يمكن تجاهلها فهو موضوع مهم قدر اهمية الدراسات التنموية و السياسية و الاجتماعية.

اشكالية الدراسة:

كانت السمة العامة للتغيرات في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة تتمثل في ثبات مصالح القوى العظمى، وغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية وتعتبر المنطقة كما هو مدون في الأدبيات الغربية ساحة جيوسياسية مهمة لتلك المصالح. كل ذلك يشير إلى إرهاصات وملامح تحول استراتيجي في العالم الاسلامي، مما يشير إلى إمكان تجدد صراعات تاريخية تكون لقوى إقليمية متعددة المصالح تنخرط فيها دولا وقوى أدنى على الصعيد الإقليمي، و من خلال ما سبق يمكنني أن أصيغ الإشكالية التي يقوم عليها بحثي كالاتي: ماهي تداعيات الثورات العربية على العالم الاسلامي؟

تساؤلات الدراسة:

- ماهي أهم العوامل الداخلية و الخارجية التي أثرت في المنطقة العربية؟
- ماهي نتائج و انعكاسات الربيع العربي على دول العالم؟
- ما هو مستقبل الربيع العربي في المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

- إخفاقات الحكومة في إعداد برامج اقتصادية و اجتماعية تقدمية أكثر منها اصلاحية أثرت على الانظمة السياسية العربية، مما نتج عن ذلك حركات احتجاجية غيرت من نمط الحكم

-كلما تضاربت مصالح القوى الإقليمية والدولية داخل دولة ما، كلما زاد ذلك في الاحتقان السياسي واندلاع الثورات.

و للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة الى المحاور الاتية:

المحور الاول: العوامل الداخلية و الخارجية للتغيير في المنطقة العربية
المحور الثاني: النتائج و التغيرات الطارئة على العالم الاسلامي و انعكاسها على دول العالم
المحور الثالث: الثورات العربية و تداعياتها الاقليمية و الدولية

المحور الرابع: بدائل أولية لإدارة التحديات الراهنة

I. الأسباب الداخلية و الخارجية للتغيير في المنطقة العربية

1.1. التهميش الاقتصادي و الاجتماعي

تعرف المنطقة العربية زيادة سكانية فوق العادة، ما أدى الى تغير معتبر في التركيبة السكانية التي وصلت الى أن سميت بالطفرة الشبانية، حيث تحتل فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة، ما يساوي ثلث سكان الدول العربية، أما الفئة التي لا تتعدى أعمارهم الاربعين سنة، فيشكلون أكثر من نصف تعداد سكان الدول العربية.

و هذا ما يجعل مهمة الانظمة السياسية العربية صعبة للغاية، و بالفعل، أغلب الانظمة العربية لم تعرف تطورا في مؤسساتها، سواء من حيث الشكل أو التركيبة، بسبب أنها لم تكن في مستوى مواكبة التغييرات الاجتماعية الحاصلة في العالم، و المتطلبات الجديدة لها، الامر الذي أدى الى فشل تلك الانظمة في احتواء هذه الفئات الشبانية، و هكذا تفشت ظاهرة الاقصاء السياسي و الاجتماعي[1].

و عن التهميش الاقتصادي و الاجتماعي، و على الرغم من أن أغلب الدول العربية تتمتع بثروات مادية، تحديدا ثروات نفطية هائلة، إلا أن الانظمة العربية لم تنجح في سياساتها التنموية، إذ أن بعض الفئات المجتمعية بقيت رهينة الامية، و البطالة و حدث تدني مستويات الدخل، مرفوق بانعدام الخدمات العمومية، و اتسعت الفجوة بين الاغنياء و الفقراء بشكل رهيب، بالإضافة إلى تفشي الفساد، و الامتيازات لصالح النخب المقربة من السلطة، بفضل فوائد النفط. و هذا الذي أدى الى السخط السياسي و الاجتماعي، و ظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية، خاصة بعد تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، ما أثر بالسلب على قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. فتزايدت بالتالي مظاهر الفقر و التهميش. و حسب تقارير الانمائية للأمم المتحدة، معدلات التنمية البشرية، و على سبيل المثال ، تأتي الجماهيرية الليبية في الموقع 53، أما تونس فتقع في المرتبة 81، و مصر في المرتبة 101 ورغم هذه الارقام التي تبدو نوعا ما ايجابية، إلا أنها و مع ذلك لم تعكس تماما واقع الدول العربية.[2]

2.1. غياب الحريات السياسية و المدنية

نتيجة لأنماط حكومية على حدود الشمولية لأغلب الانظمة السياسية العربية، الملاحظ أن أغلب الدول العربية تشترك في عدم الاستجابة للضغوطات الغربية منذ الاحتلال الامريكي للعراق، بحيث لم تتبن إصلاحات سياسية و ديمقراطية عميقة تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية و المدنية، و حرية تشكيل

---

[1] _ **البنك الدولي**، على الموقع data.albankaldawli.org، تاريخ الدخول 2021/04/02

[2] _خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2008، ص 80

الاحزاب و الجمعيات، و إلى وضع ضمانات نزاهة الانتخابات و حرية الصحافة الاعلام. فهي في الكثير من الاحيان تكتفي بإدخال بعض الاصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون منظومتها السلطوية. و إذا كان البعض منها قد خاض في التعددية السياسية بقدر أكثر، مثل المغرب و الكويت و مصر، فقد اعتمدت إجراءات احترازية تكمن في إعداد ترسانة واسعة من الادوات القانونية و الامنية و الادارية، للتقليل من المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، و بالتالي إلى إضعاف الاحزاب السياسية، و حتى كامل منظمات المجتمع المدني.[1]

و نتيجة لذلك ظهر نمطان للتغيير في دول الربيع العربي، الاول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، و في الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان و في اليمن مؤخرا، أو في حالة تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، لبنان، و العراق، و الثاني يقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية و سياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، و حدث ذلك في تونس و مصر.[2]

3.1. العوامل الخارجية

على الرغم من أن الثورات و الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في المنطقة العربية خرجت من رحم و معاناة المجتمع العربي و لعقود طويلة، إلا أن للعوامل الخارجية دورا مهما لا يقل تأثيره عن تأثير العوامل الداخلية، إذ أصبح في عالمنا اليوم، وجود دور مؤثر و علاقة ارتباطية فاعلة و مؤثرة بين انساق البيئة الداخلية و الخارجية للدولة، كما أن أي نظام سياسي قائم اصبح لا يستطيع أن يغلق مجتمعه امام مؤثرات البيئة الخارجية، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات[3]. و في ظل معطيات البيئتين الداخلية و الخارجية، برز العامل الخارجي بتأثيراته المختلفة على معادلة الثورات العربية، فالولايات المتحدة الامريكية و الدول الاوروبية تدرك جيدا معاناة الشعوب العربية و الاثار السلبية التي خلفتها الانظمة الاستبدادية على مجريات الحياة العامة في بنية العالم الاسلامي، و من هنا نرى أن الولايات المتحدة الامريكية عملت على توظيف جميع هذه المؤشرات، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في سبيل خدمة أهداف استراتيجيتها و توجهاتها الاساسية لتعزيز ركائز مشروع الشرق الاوسط الموسع، و الذي تحدث بصدده وزير الخارجية الامريكي "جون كيري" قائلا: أنه يجب ان يعاد ترتيب أوراق الشرق الاوسط و لاسيما المنطقة العربية من جديد ووفقا للأسس الفكرية للنظرية الامريكية، لذلك فقد ظهرت مجموعة من المفكرين من أمثال (ليزاندرسون، و ديك نوتون) و غيرهم الذين نظروا لصورة الخلل الديمقراطي في بنية المجتمعات العربية في مطلع

---

[1] _ أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 178-180

[2] _ سعيد عكاشة، **هكذا تغير العالم**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، 2011، ص 4-5

[3] _ أحمد فاضل جاسم داود، **التحولات السياسية في البلدان العربية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 37، 2013، ص 81،

عقد التسعينات من القرن الماضي، و من هنا تبلور دور العامل الخارجي و تحديدا حيال الدول التي حدثت فيها الثورات و الاحتجاجات الشعبية و بناءا على توجهات ذات مضامين جيواستراتيجية و رؤى فكرية و سياسية و اقتصادية، شكلت بالمحصلة النهائية نقاط جذب اساسية للتأثير في معادلة الثورات و الاحتجاجات الشعبية، من خلال توظيف تلك الثورات بما يتلائم مع سياسات و دوافع و مصالح القوى الغربية، و لعل ابرز تلك الدوافع التي تصب في خانة المحركات الخارجية الدافعة للتغيير السياسي، إذ أن التطور الاخير الذي أثر بشكل كبير في استقراء المنظومة السلطوية في المنطقة العربية مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين و الاقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الاخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية و لكنه كان في فترات سابقة مرتبطا أساسا بترسيخ النظام الاقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الاول من القرن العشرين، و بدعم النظم السلطوية الموالية للغرب، و لكن في السنوات الاخيرة، دعمت قوى دولية و إقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام الاقليمي العربي القائم في المنطقة العربية، لاسيما تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الامريكية.[1] و قد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الامريكي في الصومال و الاحتلال الامريكي للعراق، و دعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، و محاولات عزل حماس في قطاع غزة، و حزب الله في لبنان، و حتى النظم المعتدلة تعرضت الى ضغوطات خارجية متزايدة، و الربط بين الارهاب و غياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية و إطلاق الحريات السياسية و المدنية[2].

II. النتائج و التغيرات الطارئة على العالم الاسلامي و انعكاسها على دول العالم

1.2.وصول النماذج الاسلامية للسلطة

ففي الشرق الأوسط و العالم العربي عدد كبير من الأحزاب الإسلامية المتطرفة، و الكثير من هذه الحركات و الأحزاب مرتبطة بشكل أو بآخر بتنظيم القاعدة الإرهابية، و برزت الأحزاب الإسلامية المتطرفة بشكل قوي و من ذلك حزب النور بمصر و أصبح إحدى السيناريوهات حول مستقبل المنطقة هي سيطرة القوى الإسلامية المتطرقة على السلطة و تخوف المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية من حدث و تحقيق هذا السيناريو و قد لا يرضى هذا الأمر الغرب بهدف الحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية و الاقتصادية .ونظرا لصعوبة التعامل مع ديمقراطية أعطت للتيار الإسلامي الأغلبية الساحقة، و بالتالي فإن درجة تغيير العلاقات مع الغرب ستكون متفاوتة حسب التشكيلة الحكومية و مدى قوة و سيطرة الإسلاميين[3].

---

[1]- صدام رشيد عبد الستار، **ثورات الربيع العربي**، جامعة بغداد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 95

- سعيد عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص 96 [2]

[3]_ غازي التوبة **الثورة السورية**، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الاستراتيجية، دراسة قدمت الى المؤتمر الامة الاسلامية في إسطنبول، 2012، ص 4-7

كانت جماعات الإسلام السياسي على رأس القوى المطالبة بالتغيير و هي جماعات كانت تلتقي مع الثورة من حيث الرغبة في التغيير إلا أن غالبيتها تقوم على إيديولوجية عد الاعتراف بالآخر و لا يؤمن بالوطنية و المشروع الوطني و لا بالديمقراطية .كما تستعمل أدوات عنيفة ودموية أحيانا، و كذلك فهي تفتقر لرؤية حضارية و واقعية بعد هزيمة الأنظمة القائمة .و رغم ذلك فقد نجحت بعض الحركات الإسلامية في إحداث ثورة متصالحة مع مصطلحات الحضارة والحداثة كما جرى مع ثورة الخميني ضد سلطة الشاه في إيران مقابل ذلك فإن هذه الحركات مازالت تثير كثيرا من النقاش حول جدواها للازمة و حتى للرسالة السماوية التي تدعي تمثيلها وهذا هو الحال تنظيم القاعدة و الجماعات الجهادية في أفغانستان و بعض الجماعات في العراق والجزائر و مصر- و المغرب، واستمر ذلك إلى ما قبل الثورة التونسية و المصرية و لكن مع الثورتين التونسية و المصرية انكشفت حقيقة أن غالبية الشعب ليس مع الإسلام السياسي، و أن جماعات الإسلام السياسي تمتلك قوة الإعلام و التنظيم و لديها إمكانيات مالية ضخمة و بسبب لجوئها للعنف فإن صوتها هو الأعلى.

قد يكون أكبر الأحزاب في بعض الدول العربية و لكنها لا تمثل الأغلبية بأي شكل من الأشكال و يعود سبب قوتها و انتشارها لضعف الأحزاب السياسية الوطنية و القومية و لفقدان الأنظمة شرعيتها.

و هنالك أربعة جوانب لدى الإسلاميين و هنا نخص بالذكر مُحَمَّد مرسي الذي حاول تلبية تطلعات الشعب المصري و هي:

- علاقة جديدة بين الشعوب و حكوماتها قائمة على المشاركة و المسائلة و الشفافية وحكم القانون.

- برنامج معقول للتنمية الاقتصادية يحوي أجندة العدالة و الاجتماعية.

- أساس جديد للعلاقات الدولية قائم على الندية.

- مراجعة لعملية سلام الشرق الأوسط لتحقيق السلام العادل[1].

و لما انطلق قطار انتخابات الربيع العربي من تونس و فوز حزب النهضة الإسلامي ب90 مقعدا، و هو يساوي نسبة 41% في انتخابات المجلس التأسيسي- و وصول الإسلاميين أيضا لصدارة الحكم في ليبيا بعد إسقاط" القدافي"، انطلق القطار سريعا إلى المغرب، و استطاع حزب العدالة و التنمية الفوز ب80 مقعدا في الانتخابات التشريعية المغربية، إلى أن جاءت انتخابات مجلس الشعب المصري. و استطاعت الأحزاب الإسلامية تصدر المشهد بشكل قوي بنسبة 65% و هي نسبة تدل على قوة التيار الإسلامي و تزايد شعبيته[2].

[1] _ جهاد عودة، **الثورات العربية و اثرها على طبيعة التغيير الدولي**، القاهرة، بدون دار نشر، 2013، ص 18

[2] _ خالد عليوي العرداوي، **تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي**، ندوة اقامتها وحدة ابحاث القانون و الدراسات الدولية، جامعة كربلاء العراق، 2013، ص 9

2. 2. نتائج عامة

بعد مرور خمسة أعوام على انطلاق الثورات العربية فان العالم الاسلامي لا يزال في حالة تغير مستمر فقد استطاع المتمردون إسقاط الأنظمة وأهم النتائج التي ترتبت على الربيع العربي هي:

- تفتت المطالب الثورية وتشعبها بعد أن كانت المطالب محددة وواضحة في البدايات إضافة إلى انفصال قوى سياسية عن قيادة الثوراث يترافق مع هذا التحدي وجود قطاع كبير من الثورات يرفض بالأساس فكرة الخضوع لأي سلطة مثلما حدث في ليبيا، حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم أسلحتهم فضلا عن تكرار حدوث صدامات بين بعض المليشيات وهو الأمر الذي قد يؤدي لانزلاق البلاد الى حرب أهلية.

- تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الاجتماعية :أفضت الثورات العربية إلى حدوث هزات اجتماعية وتوترات في العلاقة بين مكوناته الاجتماعية الدينية والمذهبية والقومية، من جراء غياب نظام المواطنة بوصفه نظاما متجاوزا للتعبيرات التقليدية التي تحتضنها المجتمعات العربية.

- ونتيجة لذلك شهدت العلاقات الإسلامية المسيحية في العالم العربي بعض التوترات وحدثت بعض الصدامات خصوصا البلدان العربية التي يوجد فيها مسيحيون عرب.

- التراجع الاقتصادي، يتمثل هذا التحدي في مواجهة التركة الثقيلة من الاختلالات و التصدعات الاقتصادية التي خلفتها النظم الاستبدادية السابقة في هذا المرفق الحيوي للدولة على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الثورة، الأمر الذي يثير فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها خاصة في الجهاز البيروقراطي الذي يناهض التغيير من ناحية ويفتقد روح الانجاز والفاعلية من ناحية أخرى وقد يفوز نفس نوعية المحسوبيات والفساد ، وقد يدفع على اتجاه ما يسمى" الثورة المضادة."

- هذا إلى جانب الخسائر التي تكبدتها اقتصاديات دول الربيع العربي من جراء ثوراتها إذ يقدر تقرير لمجموعة جيوبوليسي للاستثمارات أن كلفة الربيع العربي 50 مليار دولار منها 20 مليار خسارة في الناتج المحلي في مصر- تونس وليبيا وسوريا واليمن والبحرين و35 مليار على المالية العامة، هناك في اليمن تراجع في الإيرادات بنسبة 77% وفي ليبيا 84% هذا عدا الخسائر البشرية والأضرار في البنية الأساسية وخسائر الاستثمارات الأجنبية ، لكن الربيع العربي عاد بالفوائد على البلدان المنتجة للنفط التي لم يصل لها خصوصا الإمارات والسعودية والكويت ففي الإمارات ازدادت عائدات الميزانية العامة 31% وفي السعودية 25%.[1] (خالد العرداوي، ص07)

- خلع مسؤولي الأنظمة ومحاكمتهم ومن ذلك سقوط نظام بن علي في تونس، سقوط مبارك في مصر، سقوط نظام القذافي في ليبيا سقوط نظام صالح في اليمن، خلع مرسي من الحكم في مصر.

[1] _ خالد العرداوي، مرجع سبق ذكره، ص 7

- تراجع دور مواقع التواصل الاجتماعي التي أخذت دورا مبالغا فيه حسب وجهات نظر عديدة فقد لعبت دورا فعليا في بداية الانتفاضات، لكن اقتصر استخدامها إلى حد كبير على النخبة الليبرالية والحاصلين على تعليم جيد، بينما لا يزال التلفزيون أكثر أهمية في بلدان الربيع العربي التي أغلبها مواطنون لا يستطيعون القراءة ولا يمكنهم الوصول إلى الانترنت.

الخسائر البشرية :مقتل أكثر من 178.069 قتيل، منهم حوالي 50.000 في ليبيا، حوالي 125.000 في سوريا، 2000 في اليمن، 850 قتيل في مصر، 219 في تونس، إضافة إلى ألاف الجرحى وآلاف النازحين.[1]

2. 3. ردود الفعل الدولية على ليبيا

* فرنسا:

أدان الرئيس الفرنسي- نيكولا ساركوزي الاستخدام الغير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، و طالب بالوقف الفوري لأعمال العنف داعيا إلى حل سياسي يلبي ترقي الشعب الليبي إلى الديمقراطية و الحرية تم صرح ساركوزي قائلا السيد القذافي يجب أن يرحل و أضاف فيما يتعلق بتدخل عسكري ستنظر فرنسا في أي مبادرة من النوع بحذر و تحفظ.

و يبدو ان العامل الخارجي كان له دور مؤثر في سقوط النظام الليبي و استمر بعد ذلك مؤثرا في المشهد السياسي بفعل التطلع للمصالح النفطية و اعادة اعمار ليبيا و مواجهة مشكلة الهجرة غي الشرعية و المصالح الاقتصادية في الساحل و الصحراء و كلها مكاسب و مهام تسعى اليها الدول الغربية و في مقدمتها فرنسا.[2]

ان الفراغ السياسي و الدستوري الذي شهدته ليبيا طوال اربعة عقود في عهد النظام السابق تلقي بظلالها على المشهد السياسي في ليبيا ما بعد الثورة و حالة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي التي تنعكس على العلاقات الخارجية لليبيا و الدفع بالتجربة الجديدة الى خطوات متفائلة دون تعثر و منها بطبيعة الحال مع فرنسا. و لذلك فإن فرنسا ترى في ليبيا ما بعد الثورة و قيام النظام الجديد بأنها بلد مهم ترنو له باريس في الاعمار و الاستثمار و التنقيب عن النفط و الغاز و التعاون العلمي و الثقافي و الانفتاح علة السوق الليبية التجارية، في ان تكون لفرنسا مكانة في مستقبل ليبيا كدولة ديمقراطية، و في محور الاهتمام الفرنسي- في مناطق نفوذها التقليدية في شمال افريقيا.[3]

---

[1] _ **الربيع العربي**، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ويكيبديا الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول: 2021/04/15

[2] _ خالد الحنفي،**الجوار القلق تأثيرات الثورة الليبية في علاقات ليبيا الاقليمية**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد118 ، 2012، ص 118

[3] - د. مفيد الزيدي، **العرب و النظام الدولي و ارهاصات الربيع العربي**، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، 2016، ص 90

*** ايطاليا:**

قال رئيس الوزراء الايطالي" سلفيو برسكوني" في 19 فبراير أن الوضع غامض في ليبيا و أنه لا يريد إزعاج الزعيم الليبي بشان حركة الاحتجاجات و هو التصريح الذي هاجمته المعارضة و وصفته بالمخيف داعين في المقابل لإدانة بوضوح وقوة للقمع في ليبيا.

*** مصر:**

أكد وزير الخارجية في الحكومة المصرية المؤقتة "أحمد أبو الغيط" يوم 27 فبراير أن الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية عسكريا، لكنه في نفس الوقت حث السلطات الليبية على وقف العنف هناك ، كما حثها على مساعدة الحكومة المصرية على إجلاء المصريين العاملين في ليبيا.

*** الولايات المتحدة الامريكية:**

و يمكن تحليل موقف الولايات المتحدة على انها تعاملت مع الوضع الليبي منذ اليوم الاول للثورة بتردد و تريث و بشكل اوحى ان الموقف الامريكي اتسم بالارتباك و التخبط و لم تكن واشطن مستعجلة في حسم الخيار العسكري في ليبيا خوفا من تكرار التجربة في افغانستان و العراق ثم انها لا تعرف البديل ما بعد سقوط النظام الليبي. كما يبدو ان الولايات المتحدة راهنت على الوقت لحل الازمة الليبية حيث اكد المسؤولين الامريكان إن إسقاط النظام يحتاج ثلاثة اشهر، و بعد مقتل "القذافي" رحبت الولايات المتحدة بنهاية حكمه الطويل لليبيا و دعت الليبيين لفتح صفحة جديدة من اجل بناء ليبيا الدولة الديمقراطية التي تحترم الجميع و تقيم علاقات جيدة مع دول العالم و تحترم حقوق الانسان.[1]

2. 4. ردود الفعل الدولية على سوريا

ركزت أغلب تصريحات قادة الدول العالم على الإصلاح و إدانة العنف و القمع فقد دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما نظيره بشار الأسد من أجل أن يقود التحول في بلده أو يتنحى جانبا، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و كندا و أستراليا عقوبات على مسؤولين سوريين من بينهم بشار الأسد تشتمل تجميد الأرصدة و منع دخول أراضيها، وزير الخارجية وليد المعلم اعتبر انه لا يوجد رصيد لمسئولين سوريين في الخارج و أن هذه الخطوة تأتي للمساس بكرامة الشعب.

تطور الموقف التركي الذي سعى في 06 أفريل لتقديم يد العون لضمان رخاء الشعب السوري وتعزيز أمنه واستقراره .تم شددت لهجتها في 10 يونيو إذ وصف رئيس وزرائها "طيب أردوغان" ما يجري في سورية بأنه فضائح و أن النظام السوري لم يحسن التصرف بشكل إنساني حيال المحتجين المناهضين له، فيما قدمت الدولة

[1]- نفس المرجع، ص 137

الأوربية في مجلس الأمن الدولي مشروع قرار يدين سوريا غير أنها فشلت أمام رفض الصين و الهند و جنوب أفريقيا و لبنان و تلويح روسيا باستعمال حق النقض في وجه أي قرار.

و بعد ذلك أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون أن نظام بشار الأسد فقد شرعيته، وأضافت أن الرئيس السوري ليس شخصا لا يمكن الاستغناء عنه و أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست معنية ببقاء نظامه في السلطة.

لكن نظام بشار الأسد تلقى إدانات واسعة من دول غربية عديدة إثر إقدام الجيش السوري على اجتياح حماه و دير الزور و البوكمال و برز في هذا السياق موقف روسيا التي طالبت الأسد بوقف استعمال العنف ضد المدنيين كما دعت ألمانيا و ايطاليا مجلس الأمن للانعقاد في جلسة مغلقة للتشاور في شان الأحداث في حماه فيما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على النظام السوري أما أبرز المواقف العربية فأتي من مصر- أبدت انزعاجها من العنف في سوريا و دعت إلى إيجاد حل سياسي.[1]

5.2. السيناريوهات المحتملة:

يظهر أن هناك أربعة سيناريوهات محتملة للوضع في سورية، يؤثر كلٌّ منها بشكل أو بآخر على سورين

* **السيناريو الأول:** وصول الأطراف المتصارعة، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية إلى قناعة بعدم قدرة أي طرف على حسم الأمور لصالحه. وبالتالي الوصول إلى تسوية سياسية تؤدي إلى الحفاظ على الدولة السورية وبشكل يراعي مصالح الأطراف السورية الرئيسية المختلفة. وقد ينشأ عن ذلك نظام ضعيف وغير مستقر مركزياً، لأنه سيحاول التعبير في وقت واحد عن مصالح فئات متصارعة ومتنافسة، وكما قد يضطر النظام الجديد للانكفاء على نفسه والانشغال في إعادة بناء الاقتصاد والبنى التحتية، وفي إعادة اللُّحمة الاجتماعية، أي "إطفاء الحرائق" التي سَعَّرتها سنوات الصراع الذي أخذ في بعض أشكاله أبعاداً طائفية وعرقية. وهو وضع قد يحمل عناصر التفجير في داخله إذا أصرَّت بعض الأطراف على أولوياتها الخاصة ومصالحها الذاتية. وهذا الوضع، وإن كان يحمل استقراراً ظاهراً، لكنه سيمثّل حالة مقلقة في سورية، وقد يحدون أنفسهم ضحايا المناورات السياسية أو الضغوط الخارجية؛ مع سلم أجندة وأولويات النظام السوري المحتمل تَشكُّله. غير أنه في الوقت نفسه سيمكن الكثير من السورين من العودة إلى مساكنهم واستئناف حياتهم المعتادة، مع احتمال فقدان لبعض المزايا التي كانوا يتمتعون بها.

***السيناريو الثاني:** اتجاه الدولة السورية نحو التفكك، وقد ينتج عنه قيام دويلات ضعيفة على أساس طائفي أو عرقي (سني، علوي، درزي، كردي). وهنا يُطرح مستقبل وجود س في هذه الدويلات بقوة، وإعادة تعريفهم كمسلمين سنّة أو كعرب، وإعادة موضعهم جغرافياً بناءً على ذلك، بمعنى أن اللاجئ سورين سيخضع كلياً لطبيعة الكيانات السورية التي ستتشكل، وسيكون محكوماً ربما بأجندتها وبرامجها، التي لن تكون في محصلتها

[1] _ **الثورة السورية**، ويكيبديا الموسوعة الحرة، تاريخ الدخول: 2021/04/20

متشابهة أو منسجمة تجاهه. لذلك سيتطلب هذا بذل جهود مضاعفة للتنسيق والتشبيك بين المكون السورين في ظلّ هذه الكيانات، وإلا فإن حالة التفكك والتجزئة ستلقي بظلالها تشظياً وتشرذماً في الواقع. كما أن بعض هذه الكيانات قد تلجأ لقوى خارجية في سبيل المحافظة على نفسها، وهو ما سيعطي فرصة للتدخل الإسرائيلي الأمريكي لفرض حمايات تنعكس سلباً على الإنسان السورية أو تأخذ بعض الكيانات بعداً طائفياً معادياً أو غير قادر أو غير راغب في استيعاب اللاجئ السورين ذو الخلفية الإسلامية السنية وهو سيناريو خطير ليس فقط على سورية بل وعلى الأمة كلها. وقد يدفع السورين ثمن هذا السيناريو مزيداً من الإيذاء والتهجير أو انتقاصاً من حقوقهم

***السيناريو الثالث:** هو استمرار حالة الصراع والتدافع بين كرٍ وفَرٍ وتوسُّعٍ وانكماش في المدى المنظور، بحيث تبقى سورية لبضع سنوات قادمة على الأقل بؤرة للتوتر وتصفية الحسابات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية .وهو ما يعني استمرار الأزمة والمعاناة السورية ومعها معاناة اللاجئين السورين الذين قد يستمرون في التناقص في سورية مع استمرار بحثهم عن مواطن لجوء واستقرار جديدة؛ مما يؤدي إلى ضمور المجتمع في سورية إلى حدّ كبير.

***السيناريو الرابع:** السيناريو النهضوي الوحدوي الذي يتجاوز البعد الطائفي والعرقي، ويتمكن من تقديم طرح قوي، يستوعب الجميع، ويعبّر عن إرادة شعوب المنطقة بعيداً عن الديكتاتوريات المحلية أو التدخل الخارجي. وهو ما قد يعطي فرصة انطلاقة جديدة الى تجتمع عليها الأمة وتتوحد بوصلتها باتجاهها. غير أن هذا السيناريو بحاجة إلى طاقة هائلة وقوى فاعلة على الأرض تتحرك باتجاه تحقيقه، مع تزايد إدراك القوى المختلفة لمخاطر السيناريوهات الأخرى.

*أما السيناريو المرجح، فيبدو أن أزمة ومعاناة السورين ستستمر في السنتين أو الثلاث القادمتين على الأقل، حيث يترجح السيناريو الثالث المرتبط باستمرار حالة الصراع وعدم الاستقرار، بانتظار وصول الأطراف الداخلة في الصراع إلى قناعات باتجاه أي من السيناريوهين الأول والثاني.

***أما السيناريو الخامس:** فما زالت حظوظه الحالية ضعيفة، لكنها ستأخذ في التزايد البطيء على المدى المنظور مع نمو القناعات بجدواه، ومع قدرة الأطراف الإسلامية والوطنية المعتدلة على تقديم نموذجها الحضاري في ضوء حالة الإحباط الشامل من الخيارات الأخرى. وستزداد حظوظ هذا السيناريو إذا ما فشل الانقلاب في مصر، وإذا ما توقفت أو تراجعت الموجة المضادة لـ"الإسلام السياسي" في المنطقة[1].

[1]- إيمان أبوزيد محيمر، **استراتيجية المصالح بين الصراع و الثورة "الابعاد الاقليمية و الدولية" في مسألة السورية**، 2015 ، democratica.deتاريخ الدخول: 2021/04/20

III. الثورات العربية و تداعياتها الاقليمية و الدولية

3. 1. دور الجيش في الثورات العربية

الجيش العربي ليس كأي جيش في الدول الأخرى، لما له من أدوار جد بارزة في استقلال شعوبها من الاستعمار الأجنبي، ولما له من علاقة متداخلة ضمن العملية السياسية، فضلا عن هشاشة القوى السياسية في بعض الحالات العربية، كان للجيش دورا محوريا في إنجاح الحراك، حيث انها تحولت إلى حارسة للعملية السياسية دون التدخل في توجيه مساراتها، خصوصا وأن الشعارات رفعت من أجل الديمقراطية والدولة المدنية.

فمن أبرز عوامل نجاح الحراك الشعبي هو حسم الجيوش لمسيرة الثورة مثل حماية الثوار من بطش القوى المناهضة ومن الثورات المضادة والتصدي لحملات سرقتها من قبل العناصر الموالية للأنظمة السابقة ففي تونس التزم الجيش بالحياد، وكان تدخله لحفظ الأمن والحفاظ على عدم انهيار الدولة التونسية.[1] والذي عمل على إخراج الرئيس واجباره على المغادرة جراء محاصرة قصر قرطاج بالدبابات.

أما في الحالة المصرية مشابهتا إلى حد كبير مع حالة تونس لأن معظم قيادات السلطة منذ عام 1952[2]، الذين حكموا مصر جميعهم قدموا من المؤسسة العسكرية، حيث حرص على التدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع فكان موقفا متوازنا طوال الوقت وان مال في العديد من الأحيان تجاه الشارع.

أما اليمن فالحالة كانت مختلفة حين همد الرئيس علي عبد الله صالح منذ اندلاع الثورة ضد نظامه إلى التلويح بدعم الجيش له وقد تأخرت عملية حسم الثورة نتيجة انحياز الجيش لعلي عبد الله صالح أكبر فترة على الرغم من إعلان الرموز العسكرية الانشقاق تعرب اراء العديد من الخبراء في الحالات العربية المختلفة على عدة عوامل بنيوية وراء الحراك أبرزها :مأسسة النظم العربية للفساد والقمع الأمني، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتغير الحر وفشل القوة التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، وحصر موارد الدولة في فئة قليلة، عبر تكريس معادلة (زواج السلطة و رأس المال)وانتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية، كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية، على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلا على جمود النخبة وتماشيها مع مصالح النظام السياسي

2.3.العامل الخارجي في الحالة الثورية الحالية:

ترتبط الثورات بتوجهات خارجية ترتبط بالأساس بمناقشة علاقة النظام الجديد بالسياق الدولي والإقليمي، والقاء نظرة عامة على الثورات التي قامت في النصف الثاني من القرن العشرين، سواء في العالم

[1]- ناصر جويدة، خالد خلف، **الثورات العربية في ميزان**، الاسكندرية: دار الوفاء للنشر و التوزيع ، 2012، ص 10-11

[2]- نفس المرجع، ص 12-16

الثالث كإيران أو تلك التي حدثت في أوروبا الشرقية، مما تطرح رؤيتين لكيفية صياغة العلاقة بين النظام السياسي الجديد والسياق الإقليمي والدولي.[1]

الرؤية الأولى: تطرح فكرة تصدير الثورة وتتم عن طريق استخدام الوسائل التقليدية والغير تقليدية من أجل نشر مثل هذا النموذج الذي ظهر فكريا وعقائديا في الثورة الايرانية سواء في المنطقة العربية أو إلى إفريقيا أو حتى الخليج العربي.

أما الرؤية الثانية: فتظهر في النماذج التي تطرحها ثورات أوروبا الشرقية، والتي ارتبطت بخروج هذه الدول كأكرانيا و جورجيا من المعسكر الذي ارتبط طويلا بتوجهات المعسكر الشرقي على مستوى كل من السياسة والاقتصاد، إلى اقتصادات العالم الحرة، وما يرتبط بها من تنظيمات سياسية تعطي الأفراد حرية أكبر ودورا أكبر في صنع القرار بعبارة أخرى فكلا النموذجين من السياسة الخارجية مرا بثورة نقلت مجتمعاتها من شكل معين للتنظيم السياسي إلى شكل جديد أما على مستوى تشغيل الاقتصاد مجددا، وعلى الرغم من ضخامة المهمة وجسامتها، فإن ما تقدمه القوى الخارجية-الولايات المتحدة وكندا والإتحاد الأوروبي -هو مجرد إسهامات جزئية غير جادة على طريق بناء اقتصاد لمخاطر تهدد وجوده.

إن حقيقة توجه الثورة نحو السياسة الخارجية هو راجع لتحولها من الثورة إلى الدولة، أي بعد أن تستقر كل من الأطراف والمؤسسات المرتبطة بالنظام الجديد، لأننا بصدد التحدث عن سياسة خارجية لا عن مجموعات قرارات خارجية ما يرتبط باستقرار الأوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي بما يسمح بترجمتها على المستوى الدولي.

فما دامت النخبة الثورية تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية ستظل السياسة الخارجية مجموعة من القرارات التي تصدر استجابة لأزمات أو مواقف دولية معينة، وكلما زاد استقرار النظام الجديد، تبدأ النخبة الثورية إلى التحول إلى نخبة سياسية تعمل من خلال أوضاع مؤسسية وقانونية أكثر استقرار يعمل على تطوير قراراته والاستجابات في شكل سياسة خارجية لها ملامح محددة تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد يتمتع بدرجات من التوافق الوطني.[2]

إن مقارنة هذا الوضع بما تم بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وضعت الولايات المتحدة 13 مليار دولار في إطار مشروع مارشال، فعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، تبرز محدودية الدور الدولي في دعم الاقتصاد في مرحلة ما بعد الثورة، وربما لا يكون لهذا الموقف أثر مباشر على رفض شباب ثورة يناير مقابلة وزيرة خارجية الولايات المتحدة عند زيارتها لميدان التحرير، وأسندوا ذلك العلاقة التي تربط بينها وبين النظام السابق والرئيس السابق، ورغم ذلك وان وسعنا زاوية النظر إلى مثل هذا الأمر، فإن ضآلة

[1]- مصطفى علوي، **كيف يتعامل مع الثورات العربية**، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، 2011، ص 38-39

[1]- عز الدين شكري، **كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم**، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، 2011، ص 44

الرقم المطروح أمريكيا للمساعدة على تحقيق هدف يرمي إلى الموقف الذي تتبناه الدول العربية بعد الثورة للعلاقة مع القوى الخارجية وقد يكون الموقف الراهن هو الموقف الذي يدفع قبول التحدي بشكل أفضل من خلال تبني برنامج زمني للتخلي عن برنامج المساعدات الخارجية تماما وهو ما يمثل أهم أدوات التخلص من أيه ضغوطات خارجية محتملة مستقبلا.

رابعا: بدائل أولية لإدارة التحديات الراهنة

في هذا المحور سوف نتطرق إلى البدائل المتاحة ما بعد الثورات العربية من خلال عدة مراحل و هي:

- انتقال من وضع استبدادي الى اخر ديمقراطي

- تتم من خلال عملية تدريجية

- هي وسيلة للوصول الى الديمقراطية، و كذلك يمر التحول بعدة مراحل، و التي يصفها المفكرون بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي، و قد تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، بحيث يمكن أن تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول عملية معقدة، بالرغم من بساطة المصطلح، تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض تحليلية، لكنها تتداخل واقعيا.[1]

المسار الأول :المصالحة الصامتة:

في جميع، الصراعات التي تشهدها المنطقة، برزت مجموعة من العوامل التي عرقلت إمكانية الوصول إلى مصالحات وطنية حقيقية بناءة وشاملة، ومنها شكلية بعض المبادرات، والإخفاق في التوافق حول صيغ تشمل جميع أطراف الصراع السياسي، وتنامي دور جماعات العنف، والامتداد الخارجي للصراعات الداخلية، فضل عن التجذر المجتمعي لحالة الاستقطاب السياسي والديني.

وبين استمرار النزاع وإخفاق عمليات المصالحة الوطنية، يأتي مسار" المصالحة الصامتة "كمرحلة وسيطة بين استمرار الصراع والمصالحة الشاملة، حيث يقوم على وقف الاعتداء والتدمير المتبادل بين المتنازعين، دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات سياسية كبيرة، في ظل تشدد مواقف الاطراف المتنازعة، وتعقد حدة الصراعات. ويُعطي هذا المسار مساحة لبناء الثقة بين الاطراف المتنازعة، وإعطاء المصالحة طابعًا مجتمعيا بما يمهد الطريق أمام إجراءات المصالحة التقليدية، عبر عملية تفاوض وتوافق حول عناصر العدالة، و إجراء مصالحات مؤسساتية.

[2]- زيغم عبد القادر، **الحركات الاجتماعية و اليات التعامل من قبل الانظمة السياسية العربية (دراسة مقارنة الجزائر/تونس)**،جامعة زيان عاشور الجلفة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، 2018، ص 203

ومن الأمور التي يمكن أن تدفع باتجاه هذا المسار عدم قدرة أطراف الصراع على الحسم، استنزاف قدراتها، وصعوبة الاستمرار في النزاع، بالتوازي مع أزمات اقتصادية تواجهها القوى الإقليمية والدولية، وتبني بعض الدول سياسات انعزالية، بما قد يحد من قدرة الخارج على استمرار تغذية الصراع ماليا وعسكريا.

المسار الثاني :تعزيز الأطر الأمنية:

كشفت سنوات ما بعد أحداث سبتمبر2001 ، وما بعد الثورات العربية ، عن فشل الصيغ الأمنية القائمة، الدولية والإقليمية والعربية في التعاطي مع التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، عامة، والمنطقة العربية عامة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه الأطر، على المستوى الفكري والعملي، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة:

* الأمن الجماعي:

برز استجابة للآثار التدميرية التي شهدتها الحرب العالمية الأولى، فكانت الدعوة لتكوين عصبة الأمم 1920 ،ولكنها أخفقت في الحيلولة دون قيام الحرب العالمية الثانية 1939 ، فجاءت الدعوة إلى تأسيس الأمم المتحدة، 1945، وبالتوازي مع هذه المحاولات ذات الطابع العالمي، برزت بعض المحاولات الإقليمية الكبرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، 1963 ، التي تحولت إلى الاتحاد الأفريقي لاحقاً، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي .لكن تأسيس هذه الكيانات لم يكن كافيا لضمان فاعلية تحقيق الأمن الجماعي .بسبب تباين الارادات، خاصة بين الفواعل الكبرى فيها، وعدم التوافق بين أعضائها، قيمياً ومصلحياً.

المسار الثالث :التشاركية السياسية والمجتمعية:

ويقوم هذا المسار على عدد من الأطر والضوابط الحاكمة، التي أفرزتها خبرة السنوات الست الماضية منذ انطلاق الثورات العربية في يناير2011 ، ومن بين هذه الأطر وتلك الضوابط:

أنه لا مستقبل للدول العربية دون تصالح حكوماتها مع الشعوب، عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والشفافية والتنمية، وإقامة قواعد إنتاجية حقيقية واستخدام كل الثروات العربية لصالح كل الطبقات في كل المجتمعات العربية، عبر برامج تنمية وعدالة اجتماعية يستفيد منها كل عربي، والتمسك بمقومات هويتهم الجامعة من لغة ودين وتاريخ وحضارة، بل واستخدام القوة الكامنة في كل هذه المقومات الناعمة لتقوية المجتمعات العربية ومؤسساتها وسياساتها، ومواجهة عدوهم الحقيقي، ممثلا في الكيان الصهيوني وسياساته العنصرية والتوسعية، ومواجهة كافة سياسات الهيمنة العالمية.[1]

[1] _ د.عصام عبد الشافي، **السياسات الدولية تجاه الثورات العربية المحددات و المسارات**، مصر: المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2020، ص 39-40

المسار الرابع : ملامح التغير المجتمعي في ظل النظام العالمي الجديد

* **المجال السياسي:** التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، الهدف الاسمى هو السيطرة و التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة على الدول العربية، كخلق التوترات و كذلك التحكم في الانظمة.

* **المجال الاقتصادي:** تتجلى ملامح النظام العالمي الجديد من الناحية الاقتصادية في التوجه نحو إقتصاد السوق و حريته بحيث تسعى الى جعل دول العالم أسواقا استهلاكية. زيادة الى بروز تكتلات اقتصادية دولية و اقليمية كل ذلك هدفها تحويل العالم الى سوق اقتصادية يهيمن فيها القوي و يذوب فيها الضعيف.

* **المجال الفكري الثقافي:** تتجلى في تمرير أفكار ماسونية لدى عامة الاطفال و الشباب، فبالنسبة للفئة الاولى تؤثر عليها عن طريق ألعاب الفيديو و الرسوم المتحركة للتلاعب بعقولهم عن طريق غسيل الدماغ، و غرس بعض العادات السيئة كالعنف و القتل، باعتبار هذه الفئة مستقبل المجتمعات

* **المجال الاعلامي:** تقوم ملامح النظام في المجال الاعلامي على استغلال وسائل الاعلام في تمرير أفكار الدول الرأسمالية و كذا الرموز الماسونية، بحيث نجحت اليهود في اختراق الانظمة الثقافية و تدمير الاخلاق و التحكم بالعقول. فالهدف الاساسي من استخدام الاعلام هو التأثير و التحكم بالرأي العام.

* **المجال العسكري و الاستراتيجي:** تظهر ملامح النظام العالمي الجديد في المجال العسكري و الاستراتيجي من حيث تشكيل جماعات مسلحة للتدمير و السيطرة على العالم الاسلامي و العربي خاصة على سبيل المثال: الجماعات الارهابية التي أطلق عليها اسم داعش، إضافة الى تواجد عسكري امريكي في مختلف العالم على شكل قواعد عسكرية مثل القواعد الموجودة في أفغانستان و العراق و ذلك لخلق التوترات و مناطق النزاع، أما بالنسبة للمجال الاستراتيجي تسعى الصهاينة من خلال وضعها لبروتوكولات تهدف لنشر الفساد في المجتمعات.[1]

خاتمة:

إن المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الثورات الراهنة أدى إلى بروز مؤشرات التفكك التي شهدتها العديد من دول الثورات وهذا راجع إلى عدم المقدرة على تحقيق الانسجام بين الدولة والقاعدة ويبرز ذلك العجز عن إدارة الدولة في حد ذاتها واعادة بناء الأمة لتصبح نخب فاقدة للخبرة وتقاليد الممارسة في موقع السلطة؛ مما خلق هوة بين القمة السياسية والقواعد الاجتماعية بجميع أطيافها، وهذا ما أدى إلى صعوبة المقدرة على الوصول إلى جوانب التوافق السياسي، وهذا ما كان سببا مباشرا في وضعية الانقسام و الصراع السياسي الداخلي مما عجل مشهد الاضطرابات الحالية التي تركت بصمة على النظام الإقليمي.

[2]_ خالدي سعاد، **دور العلاقات العامة في إدارة الازمات في العالم العربي أزمة الربيع العربي نموذجا**، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال، 2017، ص 368-369

انطلقنا في دراستنا هذه من فكرة المؤامرة أي ان الثورات العربية هي صنع خارجي لا ثورات عفوية نتيجة لمختلف الظروف و الأسباب الداخلية، وانطلاقا من هذه الفكرة و تتبعنا لمختلف الاحداث والمجريات الراهنة خرجنا بمجموعة من النتائج و نذكر منها:

-النظام الإقليمي العربي عبارة عن منطقة تتوازن فيها القوى الإقليمية والدولية وتتفاعل فيما بينها وهذا من شأنه تغيير خارطة الصراعات والتحالفات.

-أن الثورات هي وليدة تفاعلات داخلية تراكمات على مدى سنوات طويلة نتيجة إخفاقات النظم في تسيير شؤونها على جميع الأصعدة المحلية الإقليمية والدولية.

و فيما يخص الموقف الدولي و الاقليمي بالنسبة للمرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، فالدول الكبرى، و خاصة الولايات المتحدة و فرنسا، و كذا روسيا و حتى الصين، فهي على قدم و ساق من الحيطة و الحذر و مراقبة الاوضاع في الدول العالم الاسلامي، لمعرفة المسار السياسي التي تخوض فيه، كي تحاول من خلاله التأثير فيه نحو ما يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى، لكن الثابت أن الدول التي نجحت في ثورتها، أو الدول التي هي قيد النجاح، كلها لم تتبن خطابات بأنها سوف تعتمد سياسات معادية للدول العظمى، لكن من الواضح أن كل هذه الدول العربية تطمح من باب البراغماتية أن تنشأ علاقات مع الغرب و الدول الكبرى، ظاهرها علاقات ندية كي لا تمس من جديد بالشعور العربي و تزعج الرأي العام الداخلي، و في ظل جو مبني على المصالح الاقتصادية المشتركة وفق قاعدة "رابح- رابح" و هذا ما يجب ان تفرضه الخريطة الجديدة للوطن العربي.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب

1. أحمد شكر الصبيحي،2000، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1
2. جهاد عودة،2013، الثورات العربية و اثرها على طبيعة التغيير الدولي، القاهرة
3. خميس حزام والي، 2008، إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2
4. د. مفيد الزيدي،2016، العرب و النظام الدولي و ارهاصات الربيع العربي، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع
5. ناصر جويدة، خالد خلف،2012، الثورات العربية في ميزان، الاسكندرية: دار الوفاء للنشر و التوزيع

ثانيا: الدوريات و الملتقيات

بحث او ورقة عمل في مؤتمر

1. خالد عليوي العرداوي،2013، تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، ندوة اقامتها وحدة ابحاث القانون و الدراسات الدولية، جامعة كربلاء العراق

2. غازي التوبة،2012، الثورة السورية، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الاستراتيجية، دراسة قدمت الى المؤتمر الامة الاسلامية في اسطنبول

بحث في مجلة محكمة

1. أحمد فاضل جاسم داود، 2013، التحولات السياسية في البلدان العربية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 37
2. سعيد عكاشة،2011، هكذا تغير العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46
3. د.عصام عبد الشافي، 2020، السياسات الدولية تجاه الثورات العربية المحددات و المسارات، مصر: المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية
4. خالد الحنفي،2012، الجوار القلق تأثيرات الثورة الليبية في علاقات ليبيا الاقليمية، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد118
5. عز الدين شكري، 2011، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46
6. مصطفى علوي، 2011، كيف يتعامل مع الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. خالدي سعاد،2017، دور العلاقات العامة في إدارة الازمات في العالم العربي أزمة الربيع العربي نموذجا، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال
2. زيغم عبد القادر،2018، الحركات الاجتماعية و اليات التعامل من قبل الانظمة السياسية العربية (دراسة مقارنة الجزائر/تونس)،جامعة زيان عاشور الجلفة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
3. صدام رشيد عبد الستار، 2013، ثورات الربيع العربي، جامعة بغداد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية

رابعا: مواقع الانترنت

1. إيمان أبوزيد مخيمر، 2015، استراتيجية المصالح بين الصراع و الثورة "الابعاد الاقليمية و الدولية" في مسألة السورية، democratica.de
2. الربيع العربي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة
3. الثورة السورية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة
4. البنك الدولي، على الموقع data.albankaldawli.org